

Distr.: General
23 September 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الحادية والثلاثون المستأنفة

فيينا، 8 و9 كانون الأول/ديسمبر 2022

البند 4 (ب) من جدول الأعمال

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية:

التوجيهات المتعلقة بمسائل السياسة العامة والميزانية لبرنامج

الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

لجنة المخدرات

الدورة الخامسة والستون المستأنفة

فيينا، 8 و9 كانون الأول/ديسمبر 2022

البند 4 (ب) من جدول الأعمال

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية:

التوجيهات المتعلقة بمسائل السياسة العامة والميزانية لبرنامج

المخدرات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تنفيذ الميزانية المدمجة لفترة السنتين 2022-2023 لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تقرير المديرية التنفيذية

ملخص

يبين هذا التقرير التسويات التي أجريت في الميزانية المدمجة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين 2022-2023 (E/CN.7/2021/11-E/CN.15/2021/18) ويقدم معلومات عن تنفيذ استراتيجية المكتب للفترة 2021-2025 ومبادرات إصلاح الأمم المتحدة. ويقدم التقرير أيضاً معلومات عن استعراض نموذج تمويل المكتب وأنشطة جمع الأموال وأثر الأزمة الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، على النحو الذي طلبته لجنة المخدرات في قرارها 6/64 ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في قرارها 2/30.

وقد نُفِحت ميزانية الأموال الخاصة الغرض لتبلغ 691,0 مليون دولار، بزيادة قدرها 105,8 ملايين دولار مقارنة بالمبلغ الإجمالي وقدره 585,2 مليون دولار الذي أقرته لجنة المخدرات في قرارها 6/64 ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في قرارها 2/30. وحُللت تقديرات تنفيذ البرامج بعناية في ضوء التحديات والمخاطر الناشئة عن جائحة كوفيد-19 والأحداث العالمية الجارية، وستُرصَد عن كثب. وارتفعت تقديرات أموال تكاليف دعم البرامج بمبلغ قدره 2,0 مليون دولار لتبلغ ما مجموعه 53,7 مليون دولار، بسبب إعادة تقدير التكاليف بمقداره 0,6 مليون دولار وتحقيق وفورات بمقدار 0,7 مليون دولار واحتياجات إضافية بمقدار 3,3 ملايين دولار. ونتيجة الزيادة الطفيفة في تقديرات تكاليف دعم البرامج، التي تعقب الزيادة في تنفيذ البرامج وتدعمها بالكامل الزيادة المتوقعة في إيرادات تكاليف دعم البرامج، سيتمكن المكتب من رفع التعليق المؤقت لاستقدام الموظفين وتلبية الاحتياجات الفورية في مجالات العمليات والبحوث والسياسات وأنشطة الدعم. وظل المبلغ المعتمد على نحو مبدئي للأموال العامة الغرض عند مستوى 8,7 ملايين دولار.

* أُعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.



الرجاء إعادة استعمال الورق

181022 181022 V.22-22243 (A)



المحتويات

الصفحة

3	أولاً - مقدمة.....
3	ثانياً - التوجه الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.....
3	ألف - استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة 2021-2025.....
4	باء - تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرامج والتحديات والمخاطر الناجمة عن الأحداث العالمية الجارية
5	جيم - استعراض نموذج تمويل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.....
6	ثالثاً - المبادرات على نطاق الأمانة.....
6	ألف - إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.....
8	باء - إصلاح إدارة الأمم المتحدة.....
9	رابعاً - لمحة عامة عن الوضع المالي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.....
11	خامساً - أداء الميزانية والتقديرات المنقحة لفترة السنتين.....
11	ألف - التقديرات المنقحة للتكاليف لفترة السنتين 2022-2023.....
14	باء - الوفورات في التكاليف.....
15	جيم - أرصدة فئات الأموال.....
15	سادساً - الاستنتاجات.....
	المرفقات
17	الأول - توزيع التبرعات الخاصة الغرض في الفترتين 2020-2021 و 2022-2023.....
24	الثاني - إسقاطات الموارد المنقحة لفترة السنتين 2022-2023.....
25	الثالث - الوضع المالي.....
25	ألف - صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.....
27	باء - صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.....
	الرابع - مشروع قرار بشأن صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لكي تعتمده لجنة منع الجريمة
29	والعدالة الجنائية.....
	الخامس - مشروع قرار بشأن صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لكي تعتمده لجنة منع الجريمة
30	والعدالة الجنائية.....

أولاً- مقدمة

- 1- اعتمدت لجنة المخدرات، في دورتها الرابعة والسنتين المستأنفة، قرارها 6/64 المعنون "ميزانية صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لفترة السنتين 2022-2023"، حيث وافقت على الاستخدام المتوقع للأموال العامة الغرض لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في فترة السنتين 2022-2023، وأقرت تقديرات الأموال الخاصة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج للفترة 2022-2023. واعتمدت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في دورتها الثلاثين، قراراً مطابقاً بعنوان: "ميزانية صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لفترة السنتين 2022-2023" (القرار 2/30) لصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.
- 2- والغرض الرئيسي من هذا التقرير هو إبلاغ الدول الأعضاء بحالة تنفيذ الميزانية والتسويات التي أجريت في الميزانية المدمجة لفترة السنتين 2022-2023. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم التقرير معلومات عن تنفيذ استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أو المكتب) للفترة 2021-2025، وتنفيذ مبادرات إصلاح الأمم المتحدة، واستعراض نموذج تمويل المكتب، وأنشطة جمع الأموال. كما يقدم معلومات عن أثر الأزمة الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتدابير التي اتخذها المكتب للتصدي لها، والمخاطر والتحديات الناجمة عن الأحداث العالمية الجارية. وتعرض الجداول 1 إلى 6 لمحة عامة عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين 2022-2023. وترد في المرفق الأول معلومات عن الأداء حسب الموضوع والمنطقة والشعبة وفئة الأموال.
- 3- ولا يقدم هذا التقرير معلومات عن التسويات التي أجريت في تمويل المكتب من الميزانية العادية للأمم المتحدة، فهذه المعلومات ستقدم في وثيقة الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 لكي تقرأها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر 2022.

ثانياً- التوجه الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

ألف- استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة 2021-2025

- 4- تحدد استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة 2021-2025، التي أطلقت في شباط/فبراير 2021، مهمة المكتب ووظائفه، بما في ذلك العمل على وضع المعايير والبحوث والمساعدة التقنية، وتضع خريطة طريق واضحة على المدى المتوسط. وتتضمن الاستراتيجية التزامات رئيسية منظمة في خمسة مجالات مواضيعية هي: (أ) التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها؛ (ب) منع الجريمة المنظمة ومكافحتها؛ (ج) منع الفساد والجريمة الاقتصادية ومكافحتها؛ (د) منع الإرهاب ومكافحتها؛ (هـ) منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويتعهد المكتب بأن يضمن، في كافة جوانب عمله في تلك المجالات، التعميم الكامل للالتزامات الشاملة لعدة قطاعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق الإنسان وحماية الطفل وتمكين الشباب. كما تحدد الاستراتيجية العوامل المحفزة للتغيير الحاسم والكفاءة، مثل تحسين الاتصالات والبحث والتحليل والابتكار والشراكات، التي من شأنها أن تدعم وتعزز تنفيذ الأولويات المبنية في الاستراتيجية.
- 5- وتحدد الاستراتيجية النهج الذي يأخذ به المكتب والذي يتمثل في النهوض بالعمل المتعدد الأطراف في مكافحة المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب. وبالاعتماد على رؤية وخبرة عالميتين ووجود ميداني واسع وبحوث وتحليلات عالية الجودة، يقدم المكتب الدعم إلى الدول الأعضاء في مواجهة التهديدات المرتبطة بمجالات ولايته. ويسعى المكتب، من خلال مقره في فيينا وشبكة مكاتبه الميدانية التي يعمل فيها أكثر من 700 موظف في 97 بلداً، إلى بناء مؤسسات وطنية قوية تدعم سيادة القانون وتكافح الإقلاص من العقاب وتضمن تساوي الجميع في الوصول إلى العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف المكتب إلى تعزيز التعاون الدولي من خلال تسخير كامل إمكانات الصكوك الدولية، عن طريق دعم إقامة الشبكات وبناء القدرات وتطوير الأدوات العملية ومستودعات المعارف. ويسعى المكتب أيضاً إلى وضع حزم دعم شاملة لفائدة الدول الأعضاء، ويدعم الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، ويحفز تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

6- واستشرافا للمستقبل، سيسعى المكتب إلى التوسع في العديد من العمليات والمبادرات التي بوشرت بالفعل من أجل تنفيذ الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، أطلق المكتب رؤيته الاستراتيجية لأفريقيا 2030 ورؤيته الاستراتيجية لأمريكا اللاتينية والكاريبي للفترة 2022-2025، إلى جانب برامج إقليمية لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ ولآسيا الوسطى، وسيواصل وضع أطر استراتيجية إقليمية وقطرية منسجمة انسجاما تاما مع الاستراتيجية. وعلى الجانب المواضيعي أيضا، يعكف المكتب على تعزيز التخطيط الاستراتيجي بغية تحسين الدعم الذي يقدمه إلى الدول الأعضاء، على سبيل المثال، من خلال الاستراتيجية المتعلقة بالمخدرات الاصطناعية ونسخة معدة من برنامج عالمي لمنع الإرهاب ومكافحته. وعلاوة على ذلك، يعزز المكتب مساهمته في الالتزامات الشاملة لعدة قطاعات، بسبل منها الاستراتيجية الجديدة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2022-2026)، واستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، وإطار عمل مقبل متعلق بتسريع تمكين الشباب.

باء - تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرامج والتحديات والمخاطر الناجمة عن الأحداث العالمية الجارية

الأثر البرنامجي والإداري لجائحة كوفيد-19 والدروس المستفادة

7- خلف استمرار جائحة كوفيد-19 أثرا على تنفيذ الولايات، لا سيما على ما ينظمه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة من اجتماعات حكومية دولية واجتماعات خاصة بوضع المعايير وما ينفذه من أنشطة لبناء القدرات، فقد غير المكتب نهجه المتمثل في تنفيذ الأنشطة حضوريا إلى تنفيذها عبر الإنترنت وعدل برامجه وعملياته للاستجابة بسرعة للاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء. واستجابة لأثر الجائحة المتعدد الأوجه فيما يتعلق بالمخدرات والجريمة المنظمة، أجرى المكتب بحثا وتحليلات لوضع ونشر موجزات سياساتية قائمة على الأدلة ومكررات توجيهية وإسداء المشورة التنفيذية ووضع منهجيات تطبق عبر الإنترنت تتيح للدول الأعضاء تلبية الاحتياجات الملحة.

8- وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر، سيعم المكتب الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل وتكييف ولايته خلال جائحة كوفيد-19، وسيواصل الاستفادة من التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 كحافز للتوصل إلى سبل جديدة وخلاقة ومبتكرة للوصول إلى المستفيدين من عمله والجمهور الأوسع. فعلى سبيل المثال، استبان المكتب سبلا جديدة للتواصل مع العدد المتزايد باستمرار من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في جميع أنحاء العالم، وتمكن، بالتعاون مع الدول الأعضاء، من زيادة التعريف بأعماله. ومن خلال إدماج الحلول التكنولوجية في تنفيذ الفعاليات والأنشطة وتقديم الخدمات وإتاحة بدائل للمشاركة تقوم على المشاركة عبر الإنترنت أو حضوريا وعبر الإنترنت معا، تمكن المكتب من تعزيز مشاركة طائفة أوسع من أصحاب المصلحة عن بعد، وهو ما تبدى، على سبيل المثال، في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي عقد في كيوتو، اليابان، في آذار/مارس 2021.

9- وأخيرا، وفي سبيل دعم الدول الأعضاء في التخفيف من تحديات المخدرات والجريمة والفساد، التي يمكن أن تبطئ التعافي من الجائحة، سيواصل المكتب تنظيم الاجتماعات وإنتاج المواد المعرفية وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات بشأن أثر جائحة كوفيد-19، إضافة إلى الأزمات المستجدة الأخرى، فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالمخدرات والجريمة في إطار الهيئات الحكومية الدولية التابعة للمكتب، وتعزيز قدرة نظم العدالة الجنائية على الاستعداد لتلك الأزمات والتصدي لها والتعافي منها.

التحديات والمخاطر البرنامجية الناجمة عن الأحداث العالمية الجارية

10- أفرزت الأزمات المتفاقمة المتعلقة بتغير المناخ والهجمات على البيئة الطبيعية والنزاعات التي طال أمدها والآثار المستمرة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ومؤخرا النزاع في أوكرانيا، ضغوطا غير مسبوقة على الاقتصاد العالمي وعلى فرص التنمية. وتواجه البلدان الضعيفة ضغوطا متزايدة، كشفت عن أوجه عدم المساواة والظلم القائمة

وأدت إلى تفاقمها، وهددت أو حتى عكست مسار عقود من المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، مع ما يترتب على ذلك من آثار مباشرة على حالة السلامة والأمن داخل البلدان المتجاورة وفيما بينها.

11- وبطبيعة الحال، فرضت هذه الحالة ضغوطاً على تمويل برامج المكتب، حيث أعادت الجهات المانحة ترتيب أولويات ميزانياتها داخليا أو استجابت لاحتياجات أشد إلحاحاً. واستجابة لذلك، يكتف المكتب جهوده لزيادة تنوع قاعدة الجهات المانحة لبرامجه، لتقليل الاعتماد المفرط على عدد قليل منها. كما أنه يعجل في وضع استراتيجيات ويُهج على مستوى المكتب برمته للتعامل مع أزمات محددة، حيث يكيف البرامج مع الحقائق والأولويات المتغيرة، حسب الاقتضاء.

12- ففي أفغانستان، رتب استيلاء الطالبان على السلطة عواقب وخيمة على استقرار البلد والمنطقة وأثر في أنشطة المكتب، لا سيما الأنشطة المتصلة ببدايل زراعة الخشخاش. وللتصدي للتحديات القائمة والمستجدة الناشئة عن المخدرات والجريمة والإرهاب في أفغانستان وحولها، أنشأ المكتب شبكة الاستقرار الاستراتيجي للعمل في إطار خمس ركائز هي: السياسة العامة والمشاركة، رصد التهديدات المتغيرة، المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال كسب الرزق، الدعم التشغيلي الإقليمي والأقليمي، حماية الناس من تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

13- أما في أوكرانيا، فقد أفرز النزاع أزمة إنسانية مثيرة للقلق وانعداماً للأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وفي حين أن تطور النزاع وعواقبه لا تزال مجهولة، فقد أعد المكتب ورقة تبين مساهمته في دعم إطار الأمم المتحدة الانتقالي لأوكرانيا، الذي سيُشمل مجالات الصحة، وتيسير التجارة، والبحوث وتحليل التهديدات، وبناء القدرات، حيثما أمكن، لمكافحة الفساد والتدفعات غير المشروعة.

جيم- استعراض نموذج تمويل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

14- بالنظر إلى التدهور المستمر في الإيرادات العامة الغرض والضغط المستمر على الميزانية العادية وتكاليف دعم البرامج، بدأ المكتب خلال فترة السنتين 2014-2015 بإدخال تغييرات على نموده التمويلي بربط أنشطته في مجال المساعدة التقنية بنظام قائم على استرداد كامل التكاليف المكتبة في المكاتب الميدانية في إدارة جميع التبرعات الخارجة عن الميزانية، بما يشمل البرامج المشتركة.

15- وتماشياً مع الطلبات المقدمة من لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات لاستخدام أموال تكاليف دعم البرامج على نحو أكثر مرونة وفعالية من أجل دعم العمل البرنامجي في المقر وفي الميدان، استعرض المكتب استخدام أموال تكاليف دعم البرامج، وهو يعكف الآن على صقل نموده التمويلي. واستعرض المكتب أيضاً تطبيق سياسة الأمانة العامة بشأن تكاليف دعم البرامج لدى كيانات أخرى تابعة للأمانة العامة. ومع مراعاة استراتيجية المكتب للفترة 2021-2025، تشمل بعض الخيارات المستكشفة بهدف تحسين نموذج تمويل المكتب ما يلي:

(أ) إجراء استعراضات مستمرة للعمليات والهياكل التنظيمية، سواء في المقر أو في المكاتب الميدانية، والنظر في التغييرات التي تطرأ على مسارات الإصلاح المنبثقة من الأمانة العامة، وكفالة استجابة هياكل المكاتب الميدانية للاحتياجات البرنامجية الفعلية بوسائل منها وضع تصنيف واضح للمكاتب الميدانية؛

(ب) استبانة التكاليف الإضافية التي يمكن ربطها بشفافية وكفاءة من حيث التكلفة كدعم مباشر للأنشطة البرنامجية الممولة من تبرعات خارجة عن الميزانية. وينطبق ذلك على الميدان، بهدف خفض معدلات استرداد كامل التكاليف، وكذلك على المقر، حيث يجري تنفيذ برنامج تجريبي للاسترداد المباشر لتكاليف مجموعة مختارة من خدمات الدعم في المقر؛

(ج) وضع استراتيجيات لزيادة الإيرادات تعالج من خلال خطة المكتب لجمع الأموال.

16- ويكمن الغرض من الاسترداد المباشر للتكاليف أساساً في ضمان قياس التكاليف التي يتكبدها المكتب قياساً صحيحاً وتحميلها على جميع المشاريع على نحو منصف، بصرف النظر عما إذا كانت تنفذ في المقر أو في

الميدان، مع السعي في الوقت نفسه إلى تحقيق نتيجة إجمالية عديمة التأثير على التكلفة لا تترتب عليها أي تكاليف إضافية. ويعزز الاسترداد المباشر للتكاليف الشفافية والمساءلة، لا سيما فيما يخص الجهات المانحة، ويدعم خفض معدلات استرداد كامل التكاليف. وسيبأشر بالتنفيذ على نحو مدروس وتدرجي لضمان دعم المبادرة وفهمها بصورة كاملة. وستشمل المرحلة الأولى من المشروع التجريبي خدمات المعاملات المتصلة بتجهيز اتفاقات التمويل واتفاقات الشركاء المنفذين وخدمات عقود الاستشاريين وكشوف المرتبات. وسيتتبع المكتب مؤشرات الأداء الرئيسية، وهي عبء العمل ومعدلات المعاملات وفوائد الكفاءة والتحسين. واستنادا إلى الدروس المستفادة والتعليقات الواردة من العملاء، سيستعرض المكتب المشروع التجريبي وينظر فيما إذا كان سيوسع نطاقه ليشمل أنشطة وبرامج إضافية متعلقة بخدمات الدعم (مثل المشتريات والسفر).

17- وإضافة إلى ذلك، سيواصل المكتب تطبيق نهج إدارة المخاطر، ورصد تكاليفه وهياكل مكاتبه الميدانية مقارنة باحتياجات البرامج، وحساب تكاليف الأنشطة البرنامجية على نحو شفاف، بمساعدة الوظائف المحسنة لنظام أوموجا، وبلاستفادة الكاملة من لوحات الإنذار المبكر.

ثالثاً - المبادرات على نطاق الأمانة

ألف - إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

18- بعد أربع سنوات على الإصلاحات الواسعة النطاق التي طرحها الأمين العام، خضعت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحول هيكلي عميق، مسترشدة بأولوية تحسين الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في تنفيذها لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومسترشدة بشكل أكثر تحديداً بقراري الجمعية العامة 243/71 و 279/72.

19- ومنذ بدء الإصلاح، لم يحد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة عن التزامه ومشاركته النشطة في إطلاق وتنفيذ أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في المناطق المختلفة على نحو يلبي الأولويات الوطنية ويحقق أهداف التنمية المستدامة. وواصل المكتب، بوصفه عضواً نشطاً في فريق الأمم المتحدة للتقييم ومن وحي عملية الإصلاح، تطوير أدوات وأساليب مبتكرة للتخفيف من مخاطر الأزمات الحالية أو المحتملة وإدراج عملية التقييم في جميع المستويات السياسية، دعماً لعملية صنع القرار القائمة على الأدلة.

20- وقد جلبت عملية الإصلاح أدوات ومنصات جديدة لدعم نظام المنسقين المقيمين وتعزيز المساءلة وإتاحة الأخذ بنهج تمويل جديدة. ووفقاً لأحدث تقرير لرئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن أعمال مكتب تنسيق التنمية (E/2022/54)، وافق أكثر من 89 في المائة من الحكومات على أن الأمم المتحدة تقدم دعماً تقنياً مناسباً يتماشى مع الاحتياجات الوطنية، وأقر 90 في المائة من الدول الأعضاء بأن المنسقين المقيمين يملكون الموصفات والمهارات اللازمة لدعم احتياجات بلدانهم من خلال الدعم التكميلي المقدم من الحكومات، ووافق 81 في المائة من الحكومات على أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية تعمل بشكل تعاوني.

21- وقد تزايد اتساق الجهود الرامية إلى التعجيل بإطلاق إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية الوطنية. وعلى الصعيد العالمي، نشرت الأمم المتحدة 121 خطة استجابة اجتماعية اقتصادية في 139 بلداً. وقدم المكتب الدعم إلى 47 دولة عضواً في هذا الإطار من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية التابعة لكل منها. وقد أصبحت هذه الخطط مدمجة الآن في أطر التعاون القطري لضمان استناد جهود التعافي على استجابات البلدان للطوارئ من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

22- ووفقاً للبيانات الصادرة عن مكتب التنسيق الإنمائي، أُطلق 31 إطاراً للتعاون في عام 2021، ومن المخطط إطلاق 26 إطاراً آخر، وسيبأشر بتنفيذ 48 إطاراً في عام 2022 و 16 إطاراً في عام 2023. ومن المتوخى أن يكون لدى جميع البلدان جيل جديد من أطر التعاون بحلول نهاية عام 2023. ويشارك المكتب في استعراض تلك الأطر من خلال أفرقة دعم الأقران. وحتى أيار/مايو 2022، كان المكتب يقدم الدعم إلى 134

بلدا ومنطقة، إما من خلال أطر التعاون أو من خلال التحليلات القطرية المشتركة. والمكتب ممثل في 75 في المائة من جميع أطر التعاون، إما بوجوده الفعلي في أفرقة الأمم المتحدة القطرية أو بتقديم تبرعات عن بعد في أعمالها، أو من خلال المشاركة الإقليمية.

23- ويشارك المكتب في عمليات الإصلاح على الصعيد الإقليمي في جميع المناطق الخمس. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، يشارك المكتب في تنظيم الائتلاف القائم على المواضيع/الفرص بشأن موضوع "نحو السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان"، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ويقدم الدعم إلى الائتلاف في تعزيز النظم المتكاملة للبيانات والإحصاءات من أجل التنمية المستدامة بالاشتراك مع 16 كيانا آخر من كيانات الأمم المتحدة في شرق أفريقيا. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يشارك المكتب في فرقة العمل التابعة لآلية التنسيق الإقليمي والمعنية بالمنتدى العربي للتنمية المستدامة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، يشارك المكتب في رئاسة ائتلاف مواضيعي بشأن الجريمة والعنف (بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة))، وائتلاف مواضيعي بشأن الحوكمة والمؤسسات (بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

24- وواصل المكتب تيسير تبادل المعارف وأفضل الممارسات بين الأقران بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال شبكة ممارسين عالمية. ويشارك المكتب في 49 مبادرة جارية ممولة من الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، وهي طريقة تمويل تعززها عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويتلقى المكتب تمويلا من مختلف الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، بما في ذلك الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة (أوزبكستان وتركمانستان وكابو فيردي والمكسيك)، والصندوق الاستثماري للأمن البشري المتعدد الشركاء لمنطقة بحر الآرال، والصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء لإدامة السلام في كولومبيا، وصندوق بناء السلام (بوركينا فاسو وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وسري لانكا والسلفادور وغابون وغواتيمالا وغينيا-بيساو والكاميرون وموريتانيا والنيجر وهاتي)، والشراكة من أجل أهداف التنمية المستدامة لجمهورية مولدوفا لعام 2030، والصندوق الاستثماري المتعدد النواذ للصومال، والصندوق الاستثماري الخاص من أجل أفغانستان، وصندوق مبادرة تسليط الضوء (الأرجنتين وقيرغيزستان والمكسيك)، وصندوق الأمم المتحدة لاستراتيجية المحيط الهادئ، وصندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء في أوغندا، وصندوق الأمم المتحدة الواحدة الخاص بجمهورية تنزانيا المتحدة، والصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب البلقان، إلى جانب تمويل من البرامج المشتركة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى (إيران (جمهورية-الإسلامية) والفلبين وليبيا واليمن، إلى جانب منطقة ليبتاكو-غورما و"صوماليلاند").

25- وبعد أربع سنوات من إقرار الدول الأعضاء مبادرات الإصلاح الطموحة، أصبحت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية متجذرة، وإن كانت لا تزال بحاجة إلى تعميق هذا التجذر في بعض المجالات. ومثلت مشاركة المكتب النشطة في عمليات الإصلاح على جميع المستويات الجغرافية والمواضيعية أولوية منذ إطلاق جهود الإصلاح وستظل كذلك في مرحلة التعافي من جائحة كوفيد-19. ولا يزال الطريق قديما معقدا، ولا تزال الولايات المسندة إلى المكتب في إطار أهداف التنمية المستدامة مخططا للعمل. ومع بقاء أقل من ثماني سنوات على تحقيق الأهداف، يواصل المكتب تجديد التزامه بتعميق انخراطه القائم على المشاركة والمسترشد بالإصلاحات.

باء - إصلاح إدارة الأمم المتحدة

26- يلتزم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة التزاما كاملا بعملية إصلاح إدارة الأمم المتحدة، التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 266/72 بء، المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة"، وقراريها 303/72 و271/74 المعنونين "التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة".

تحسين نظام تفويض السلطة

27- منذ إطلاق النظام الجديد لتفويض السلطة في كانون الثاني/يناير 2019، تلقت المديرية التنفيذية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة تفويضا للسلطة من الأمين العام، وفوضت بدورها تلك السلطة إلى مديري البرامج في المكتب. ومن أجل تعزيز المساءلة والامتثال للمبادئ التوجيهية السياسية الصادرة عن إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، يرصد المكتب لوحات المعلومات ذات الصلة، التي تقارن فيها معلومات المكتب بمجموعة قياسية من مؤشرات الأداء الرئيسية، كما يجري استعراضات إدارية. وساهم المكتب أيضا في إصدار السياسة المنقحة لتفويض السلطة وتعزيز آليات الاستجابة في حالة عدم ممارسة التفويضات على النحو الملائم. وتُعزز إدارة الأداء بالتحول من عملية قائمة على الامتثال إلى عملية تركز على المساءلة عن النتائج، من أجل النهوض بثقافة الحوار المستمر بين المديرين والموظفين وتعزيز التعاون. وجرى تبسيط اتفاقات كبار المديرين لعام 2022 لتجسد أولويات الأمين العام وتتضمن مؤشرات كمية جديدة. واستعرضت سياسة الشراكة التي ينتهجها المكتب لإشراك الشركاء الخارجيين وحدثت في عام 2021 لمرعاة تعليقات الموظفين، وهذه السياسة توفر إطارا موحدًا ومتسقًا وتتضمن المساءلة طوال دورة الشراكة. ومن المقرر استعراضها مرة أخرى في الربع الأخير من عام 2022.

اعتماد بيان الرقابة الداخلية

28- يدعم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الإصدار السنوي لبيان الرقابة الداخلية بزيادة تعزيز عملية التأكيد على نطاق المنظمة من خلال رصد وتعزيز أدوات الرقابة الداخلية والتقييم الذاتي المعنية. ووقع الأمين العام في 28 حزيران/يونيه 2022 البيان الأول للرقابة الداخلية لجميع العمليات التي اضطلعت بها الأمانة العامة في عام 2021. ومن المقرر إصدار بيان الرقابة الداخلية لجميع عمليات الأمانة العامة لعام 2022 في منتصف عام 2023، بعد تقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية وبيانات التأكيد الموقعة والمنقحة التي يقدمها جميع رؤساء الكيانات.

تعزيز الإدارة القائمة على النتائج

29- كثف المكتب المعني بالمخدرات والجريمة جهوده الرامية إلى تعزيز الإدارة القائمة على النتائج بإدماج هذا النهج الإداري في جميع برامج، سعيا إلى المواءمة مع استراتيجيته للفترة 2021-2025، والخطة البرنامجية السنوية للأمانة العامة، وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على الصعيد القطري. وتسهم هذه الإجراءات في تنفيذ خطة عام 2030 وتعميم غايات أهداف التنمية المستدامة في برامج المكتب مع ضمان التنفيذ الفعال لولايات محددة من الولايات المسندة إلى المكتب.

30- وبالمثل، عزز المكتب جهوده في ميدان الرصد والتقييم، ووضع ممارسات فضلى ودروسا مستفادة. وتماشيا مع جهود الإصلاح الإداري التي تبذلها الأمم المتحدة، التزم المكتب بالتعلم المستمر، كما أنه لا ينفك يجسد جميع نتائج الرصد والتقييم في برامج.

31- وإلى جانب إطلاق الاستراتيجية، وضع المكتب أيضا مصفوفة للتنفيذ، بما في ذلك خطط عمل في مجالات مواضيعية، لضمان رصد التقدم المحرز نحو الوفاء بالالتزامات الواردة في الاستراتيجية بانتظام. ويواصل المكتب تعزيز المعايير والممارسات الجيدة في الإدارة القائمة على النتائج في إطار عملية إدارة التغيير المتصلة بالحل المتكامل الجديد للتخطيط والرصد والإبلاغ في التوسعة الثانية لنظام أوموجا. ويعكف المكتب أيضا على وضع الخطط والإرشادات المختلفة بشأن العوامل التكنولوجية للتغيير والكفاءة، لا سيما فيما يتعلق بحشد الموارد والاتصالات والابتكار، وعلى استعراض توجيهاته الإدارية لتبسيط العمليات وإيجاد الحوافز المناسبة للتغيير.

تحسين إدارة المخاطر

32- عقب اعتماد سجل جديد للمخاطر على نطاق الأمانة العامة في تموز/يوليه 2021، شرع المكتب في عملية استعراض لإطاره المؤسسي الخاص بالإدارة المركزية للمخاطر، لأهداف منها مواءمته مع استراتيجية

المكتب للفترة 2021-2025 وإدراج عناصر متصلة بجائحة كوفيد-19 وبمشهد المخاطر المتغير. ومن المتوقع الانتهاء من سجل المخاطر المنقح وخطط العلاج بحلول الربع الثالث من عام 2022. وعلاوة على ذلك، يشارك المكتب في الاختبار التجريبي للتطبيق الخاص بإطار الأمانة العامة للإدارة المركزية للمخاطر الذي وضعته إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. ومن المتوقع أن ييسر التطبيق عمليات إطار الإدارة المركزية للمخاطر من خلال تبسيط سير العمل، وتحسين إدارة المعلومات والبيانات، وتحسين التكامل مع مبادرات الإصلاح الإداري الأخرى.

أوموجا

33- ستواصل جهود النشر الرئيسية في الفترة 2022-2023 التركيز على استكمال تنفيذ حل مشروع التوسعة الثانية لنظام أوموجا 2 وزيادة تحسينه، لا سيما فيما يتعلق بمكون التخطيط والإدارة وإعداد التقارير المتكاملة، بما في ذلك أدوات التحليل الذاتي ونشر تقارير لوحة المعلومات.

34- ومن أجل ضمان مناقشة المسائل التشغيلية في أوموجا ومعالجتها بكفاءة، سيواصل منتدى خبراء العمليات في المكتب الاتصال بالمقر بانتظام بشأن المسائل المتصلة بوظيفة التوسعة الثانية لنظام أوموجا. وبالإضافة إلى ذلك، يجري بانتظام نشر مبادئ توجيهية وأنشطة تدريبية جديدة. وتهدف تلك الجهود إلى تحسين سرعة أداء المكتب وفعاليته على الصعيد المؤسسي عن طريق الاستفادة من مزايا النظام المركزي المتكامل لتخطيط الموارد في المجالات البرنامجية والإدارية على السواء.

رابعاً - لمحة عامة عن الوضع المالي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

35- يعرض الجدول 1 ملخصاً لإسقاطات منتصف فترة السنتين.

الجدول 1

ملخص التقديرات المنقحة لفترة السنتين 2022-2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الأموال العامة الغرض		الأموال الخاصة الغرض		أموال تكاليف دعم البرامج	
الميزانية المعتمدة	التقديرات المنقحة	الميزانية المعتمدة	التقديرات المنقحة	الميزانية المعتمدة	التقديرات المنقحة
15,9	17,9	760,3	797,7	29,4	36,0
ألف - أرصدة فئات الأموال في بداية فترة السنتين ^(أ)					
9,0	8,6	522,5 ^(ب)	600,1 ^(ب)	52,5	58,4
باء - الإيرادات ^(ب)					
8,7	8,7	585,2	691,0	51,6	53,7
0,3	(0,1)	(62,7)	(90,9)	0,9	4,7
جيم - الإنفاق					
16,2	17,8	697,6	706,8	30,3	40,7
أرصدة فئات الأموال في نهاية فترة السنتين					

(أ) تجسد التقديرات المنقحة لأرصدة الأموال الفوائض المتراكمة وفق البيانات المالية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة لعام 2021.

(ب) تقديرات الموارد المنقحة صافية من الإيرادات الأخرى.

(ج) فيما يتعلق بالأموال الخاصة الغرض، تمت تسوية الإيرادات حسب إيرادات تكاليف دعم البرامج للمكتب، صافية من أموال دعم البرامج المقدمة إلى الشركاء المنفذين.

36- ولا تزال مستويات إيرادات الأموال العامة الغرض (غير المخصصة) تتأثر شواغل خطيرة تتعلق بالاستدامة على المدى المتوسط. وتجسد الإيرادات المتوقعة الجارية البالغة 8,6 ملايين دولار انخفاضاً طفيفاً قدره

0,4 مليون دولار مقارنة بالإيرادات البالغة 9,0 ملايين دولار المتوقعة في الميزانية الموحدة. ولا تشكل الأموال العامة الغرض سوى نسبة 1,3 في المائة من التبرعات الخارجة عن الميزانية. وهذا الأمر، مع تخصيص الضيق النطاق للتبرعات الخاصة الغرض، يعيق من قدرة المكتب على إدارة عملياته على نحو استراتيجي وتحسين عملياته الإدارية وممارسة رقابة مؤسسية فعالة وتمويل الأنشطة الرئيسية وإطلاق مبادرات وبرامج جديدة. ونظرا لانخفاض مستوى إيرادات الأموال العامة الغرض، فقد بقيت الميزانية البالغة 8,7 ملايين دولار كما هي. وهذه الميزانية لا توفر سوى تمويل أساسي محدود للبحوث ومكتب الاتصال في نيويورك والأعمال المتعلقة بوضع المعايير والدعم لبعض المكاتب الميدانية، ومع ذلك فهي تتطلب إدارة حصرية. ويواصل المكتب تشجيع الدول الأعضاء على زيادة التبرعات غير الخاصة الغرض بما يكفل ملاءة صندوق الأموال العامة الغرض.

37- ولدعم جهود حشد الموارد وتوسيع الشراكات وتعميقها، أقر المكتب خطة جديدة لجمع الأموال والتوجيهات الإدارية ذات الصلة في عام 2021، وكلتاها توفر التوجيه لموظفي المكتب في هذا المسعى. وفيما يلي أبرز الجهود المبذولة لجمع الأموال منذ اعتماد الوثيقتين المذكورتين أعلاه:

(أ) توسيع نطاق التعاون مع الشركاء التقليديين من خلال تنظيم حوارات استراتيجية مع الجهات المانحة الثنائية الثابتة؛

(ب) الاتصال بالوكالات الحكومية الشريكة ذات التوجه الإنمائي؛

(ج) دورات تدريبية للزملاء في المكاتب الميدانية والمقر بشأن تنوع فرص التمويل (أي طريقة الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء، وفرص الاتصال بالقطاع الخاص، والمشاركة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة)؛

(د) عروض إيضاحية بشأن حافظة فرادى الجهات المانحة على المستوى المشترك بين الشعب؛

(هـ) وضع قائمة بالمؤسسات؛

(و) التحديث المنتظم لملفات الجهات المانحة الخاصة بالجهات المانحة التقليدية والوكالات الإنمائية الحكومية والمؤسسات المالية الدولية؛

(ز) تطوير آفاق المسؤولية الاجتماعية للشركات في أمريكا اللاتينية والكاريبي لتوجيه الفرص التي يحتمل أن يشارك فيها القطاع الخاص؛

(ح) بذل العناية الواجبة بشأن الشراكات المرتقبة مع كيانات القطاع الخاص؛

(ط) بوابة تفاعلية للشركاء مخصصة لتتبع التبرعات.

38- ونتيجة لذلك، جرت تسوية الإيرادات الخاصة الغرض بزيادة ليصل مجموعها إلى 600,1 مليون دولار (يبلغ صافي إيرادات دعم البرامج 58,4 مليون دولار). وقد استعرض المكتب بدقة تقديرات البرامج، أخذا في الاعتبار التحديات والمخاطر الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والأحداث العالمية الجارية، وهو يتوقع زيادة في تنفيذ البرامج في الفترة 2022-2023. ويقدر تنفيذ البرامج حاليا بنحو 691,0 مليون دولار للفترة 2022-2023، بزيادة قدرها 105,8 ملايين دولار مقارنة بالميزانية الأولية. ويجسد هذا التفتيح زيادة في التنفيذ قدرها 341,2 مليون دولار في عام 2022 (بزيادة بنسبة 11,0 في المائة مقارنة بالميزانية الأولية البالغة 307,4 ملايين دولار) وهدفا متوقعا قدره 349,8 مليون دولار في عام 2023 (بزيادة بنسبة 25,9 في المائة مقارنة بالميزانية الأولية البالغة 277,9 مليون دولار).

39- وبناء على ذلك، جرت تسوية إيرادات تكاليف دعم البرامج، المستمدة من تنفيذ البرامج، بزيادة قدرها 5,9 ملايين دولار لتصل إلى ما مجموعه 58,4 مليون دولار. وزيدت إسقاطات النفقات بحصافة من الميزانية الأولية البالغة 51,6 مليون دولار إلى 53,7 مليون دولار للتخفيف من المخاطر المحتملة لعدم تحقيق هدف تنفيذ البرنامج.

خامساً - أداء الميزانية والتقديرات المنقحة لفترة السنتين

ألف - التقديرات المنقحة للتكاليف لفترة السنتين 2022-2023

40- ترد في الجدولين 2 و3 أدناه وفي المرفق الثاني التقديرات المنقحة لجميع فئات الأموال، مع بيان العوامل المحددة الرئيسية والتسويات حسب السنة.

الجدول 2

التقديرات المنقحة للنفقات لفترة السنتين 2022-2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

التقديرات المنقحة، 2023-2022	الزيادات/ (التخفيضات) المقترحة	الوفورات في التكاليف	الميزانية المعاد تقدير تكاليفها، 2023-2022	تسوية عوامل تقدير التكاليف ^(أ)	الميزانية المعمدة، 2023-2022
ألف - الأموال العامة الغرض					
5,9	-	-	5,9	-	5,9
2,8	-	-	2,8	-	2,8
8,7	-	-	8,7	-	8,7
باء - الأموال الخاصة الغرض					
226,9	45,8	-	181,1	-	181,1
464,1	60,0	-	404,1	-	404,1
691,0	105,8	-	585,2	-	585,2
جيم - أموال تكاليف دعم البرامج					
42,1	1,0	(0,7)	41,9	(0,6)	42,4
11,6	2,3	-	9,2	-	9,2
53,7	3,3	(0,7)	51,1	(0,6)	51,6
45,9	-	-	45,9	-	45,9
799,3	109,1	(0,7)	690,9	(0,6)	691,5

(أ) تسويات مرتبطة بأسعار الصرف والتضخم والتكاليف القياسية ومعدلات الشغور بعد موافقة الجمعية العامة على المعدلات المنقحة في كانون الأول/ديسمبر 2021.

(ب) يشمل الصندوق الفرعي لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة.

(ج) تشمل موارد الميزانية العادية على النحو المعتمد في إطار البابين 16 و23 من الميزانية البرنامجية لعام 2022، والمبينة في البابين 16 و23 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

الجدول 3

التقديرات المنقحة للنفقات حسب السنة: 2022 و 2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

2023			2022			
نسبة الزيادة/ (التخفيض) المؤوبة	التقديرات المنقحة	الميزانية المعتمدة	نسبة الزيادة/ (التخفيض) المؤوبة	التقديرات المنقحة	الميزانية المعتمدة	
0,1	4,4	4,4	(0,1)	4,3	4,3	أنف - الأموال العامة الغرض
						باء - الأموال الخاصة الغرض
34,8	120,5	89,4	16,1	106,5	91,7	برنامج المخدرات
21,7	229,3	188,5	8,9	234,8	215,6	برنامج الجريمة
25,9	349,8	277,9	11,0	341,2	307,4	المجموع الفرعي
6,9	27,5	25,7	1,1	26,2	25,9	جيم - أموال تكاليف دعم البرامج
-	22,9	22,9	-	23,0	23,0	دال - الميزانية العادية
22,3	404,6	330,9	9,5	394,7	360,6	المجموع

الأموال الخاصة الغرض

41- من المتوقع أن يبلغ مستوى تنفيذ البرامج 691,0 مليون دولار، بزيادة قدرها 105,8 ملايين دولار (18,1 في المائة) مقارنة بالميزانية الأولية البالغة 585,2 مليون دولار. ويجسد ارتفاع مستوى التنفيذ المتوقع في عام 2022 وقدره 341,2 مليون دولار انخفاضاً بنسبة 11,0 في المائة مقارنة بالميزانية الأولية البالغة 307,4 ملايين دولار. أما فيما يتعلق بعام 2023، فمن المتوقع أن يرتفع مستوى التنفيذ بمقدار 349,8 مليون دولار، أي بزيادة بنسبة 25,9 في المائة مقارنة بالميزانية الأولية البالغة 277,9 مليون دولار. وارتفع عدد الوظائف الممولة من الأموال الخاصة الغرض من 456 وظيفة إلى 500 وظيفة تماشياً مع الزيادة في تنفيذ البرامج. وبالنظر إلى المستجدات المتعلقة بجائحة كوفيد-19 والأحداث العالمية الجارية، يجري رصد تنفيذ البرامج عن كثب.

42- وتجسد توقعات تنفيذ البرامج العالمية التي تدار من المقر (فيينا) زيادة قدرها 65,5 مليون دولار (بمبلغ منقح قدره 344,2 مليون دولار، مقارنة بالتقدير الأولي البالغ 278,7 مليون دولار)، ويعزى ذلك أساساً لزيادة مستوى تنفيذ البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية والبرنامج العالمي لمكافحة الفساد. وتجسد الزيادة أيضاً إعادة تنظيم برنامج التخاطب بين المطارات في إطار البرامج العالمية التي يديرها فرع إدارة الحدود المنشأ حديثاً.

43- وتجسد الإسقاطات الإقليمية لأمريكا اللاتينية والكاريبي (بمبلغ منقح قدره 120,3 مليون دولار، مقارنة بتقدير أولي قدره 78,8 مليون دولار) زيادة قدرها 41,5 مليون دولار ناتجة عن توسيع برنامج التنمية البديلة في كولومبيا.

44- وفيما يخص جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ، تجسد الإسقاطات زيادة قدرها 14,7 مليون دولار (بمبلغ منقح قدره 59,1 مليون دولار، مقارنة بتقدير أولي قدره 44,4 مليون دولار)، تعزى أساساً إلى الزيادة في حافظة البرنامج الإقليمي لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ.

45- وفيما يخص أفريقيا والشرق الأوسط، تجسد الإسقاطات انخفاضاً قدره 13,7 مليون دولار في تنفيذ البرامج (بمبلغ منقح قدره 114,6 مليون دولار، مقارنة بتقدير أولي قدره 128,3 مليون دولار) بسبب إعادة تنظيم برنامج التخاطب بين المطارات في إطار البرامج العالمية التي يديرها فرع إدارة الحدود.

46- وبقيت الإسقاطات الإقليمية فيما يخص غرب ووسط آسيا وأوروبا عند مستويات مماثلة لما كانت عليه في الميزانية الأولية للفترة 2022-2023، مع توقع بعض التغييرات على صعيد فرادى البرامج القطرية والإقليمية في هذه المناطق.

47- ويتضمن المرفق الأول تفاصيل توزيع التبرعات الخاصة الغرض بحسب المنطقة الجغرافية والمجال المواضيعي وشعبة المكتب وفئة الأموال.

أموال تكاليف دعم البرامج

48- شهدت تقديرات تكاليف دعم البرامج زيادة لتبلغ 53,7 مليون دولار، وتجسد هذه الزيادة التسويات التي أجريت في عوامل تقدير التكاليف بانخفاض قدره 0,6 مليون دولار، والوفورات المحققة في النفقات المؤسسية وقدرها 0,7 مليون دولار (كما هو موضح في الجدول 6)، والاحتياجات الإضافية وقدرها 3,3 مليون دولار. وستمكن هذه الوفورات، الناتجة عن الشواغر والتأخر في استقدام الموظفين، المكتب من تغطية ما يلي: (أ) رفع التعليق المؤقت على استقدام الموظفين المدرج في الميزانية المدمجة للفترة 2022-2023 نظرا لانخفاض مستوى تنفيذ البرامج (0,8 مليون دولار)؛ (ب) إعادة العمل بالمساعدة المؤقتة في شعبة العمليات لنشر الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات المستجدة في البرمجة الاستراتيجية والدعم العاجل للعمليات الميدانية (0,9 مليون دولار)؛ (ج) توفير الدعم المؤقت لبناء القدرات الداخلية والتطبيق المتسق للنهج القائم على حقوق الإنسان في برامج المكتب وأنشطته وسياساته وأدواته (0,3 مليون دولار)؛ (د) زيادة التنسيق والدعم القانوني بين الشعب (0,3 مليون دولار)؛ (هـ) الاحتياجات الفورية في مجالي البحث وتحليل السياسات (0,3 مليون دولار)؛ (و) أنشطة دعم مركزية إضافية (0,2 مليون دولار)؛ (ز) زيادة التكاليف المركزية على نطاق الأمانة العامة (0,5 مليون دولار).

الجدول 4

أموال تكاليف دعم البرامج: التقديرات المنقحة للنفقات حسب مجال العمل الرئيسي (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية المعتمدة، 2022- تسويات عوامل الوفورات في 2023 تقدير التكاليف التكاليف الزيادات/(التخفيضات) التقديرات المنقحة، المقترحة 2022-2023				
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	4,8	(0,1)	(0,1)	4,9
باء - برنامج العمل				
مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	1,9	(0,1)	-	2,1
اعتماد نهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية	0,3	-	-	0,3
مكافحة الفساد	0,6	-	-	0,6
منع الإرهاب	0,1	-	-	0,1
العدالة	-	-	-	-
البحوث وتحليل الاتجاهات والاستدلال الجنائي	1,3	-	-	1,6
دعم السياسات	5,2	(0,1)	(0,1)	5,2
التعاون التقني والدعم الميداني (المقر)	6,2	(0,1)	-	7,2
التعاون التقني والدعم الميداني (المكاتب الميدانية)	6,3	0,3	(0,1)	6,4
المجموع الفرعي - برنامج العمل	21,8	-	(0,2)	23,5
جيم - دعم البرامج				
شعبة الإدارة	21,9	(0,4)	(0,4)	21,7
الخدمات الشاملة الأخرى ^(أ)	3,1	-	-	3,6
المجموع الفرعي - دعم البرامج	25,0	(0,4)	(0,4)	25,3
المجموع	51,6	(0,6)	(0,7)	53,7

(أ) تشمل الموارد المخصصة لنظام أوموجا، ومجلس مراجعي الحسابات، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمانة العامة.

الأموال العامة الغرض

49- جرى الحفاظ على مستوى النفقات ضمن الأموال العامة الغرض عند مستوى 8,7 ملايين دولار لفترة السنتين 2022-2023.

الجدول 5

الأموال العامة الغرض: التقديرات المنقحة للنفقات حسب مجال العمل الرئيسي
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية المعتمدة، تسويات عوامل الوفورات في الزيادات/(التخفيضات) التقديرات المنقحة، 2023-2022 تقدير التكاليف التكاليف المقترحة 2023-2022				
ألف -	التوجيه التنفيذي والإدارة	0,7	(0,1)	-
باء -	برنامج العمل			0,6
	مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	0,5	-	-
	العدالة	0,3	-	-
	البحوث وتحليل الاتجاهات والاستدلال الجنائي	3,7	(0,1)	-
	دعم السياسات	1,4	0,2	-
	التعاون التقني والدعم الميداني (المكاتب الميدانية)	2,1	-	-
	المجموع الفرعي - برنامج العمل	8,0	0,1	-
	المجموع	8,7	-	-

الأثر حسب الصندوق

50- فيما يتعلق بصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، يُطلب إلى لجنة المخدرات أن تقرر التقديرات المنقحة للأموال الخاصة الغرض البالغ مجموعها 227,0 مليون دولار، بزيادة قدرها 45,9 مليون دولار عن المبلغ الذي أقرته اللجنة في قرارها 6/64. ويُطلب إلى اللجنة أيضا أن تقرر التقديرات المنقحة لأموال تكاليف دعم البرامج البالغة 25,0 مليون دولار (بزيادة قدرها 1,3 مليون دولار)، وأن توافق على التقديرات المنقحة للأموال العامة الغرض البالغة 5,5 ملايين دولار.

51- وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، يُطلب إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أن تقرر التقديرات المنقحة للأموال الخاصة الغرض البالغ مجموعها 464,1 مليون دولار، بزيادة قدرها 60,0 مليون دولار مقارنة بالمبلغ الذي أقرته اللجنة في قرارها 2/30. ويُطلب إلى اللجنة أيضا أن تقرر التقديرات المنقحة لأموال تكاليف دعم البرامج البالغة 28,7 مليون دولار (بزيادة قدرها 0,7 مليون دولار)، وأن توافق على التقديرات المنقحة للأموال العامة الغرض البالغة 3,3 ملايين دولار.

باء - الوفورات في التكاليف

52- حدد استعراض أجري في منتصف فترة السنتين وفورات في التكاليف من الاحتياجات الأولية في المقر وفي الميدان بلغ مجموعها 1,3 مليون دولار.

53- وفي المقر، تحققت الوفورات البالغة 0,7 مليون دولار نتيجة للتأخر في استقدام الموظفين. وفي المكاتب الميدانية، حُددت وفورات قدرها 0,6 مليون دولار نتيجة للاستعراضات المنهجية لبند هياكل التكاليف المباشرة والموظفين، ولاتخاذ المزيد من تدابير تحقيق الوفورات والكفاءة في بعض المكاتب.

الجدول 6

الوفورات في التكاليف في الفترة 2022-2023 (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ		
ألف - مقر الأمم المتحدة		
0,7	التأخر في استقدام الموظفين	أموال تكاليف دعم البرامج
0,7	المجموع الفرعي	
باء - المكاتب الميدانية		
0,6	تأخر استقدام الموظفين وإلغاء الوظائف وغير ذلك من التغييرات في ملاك موظفي المكاتب الميدانية	تكاليف الدعم المباشرة للمكاتب الميدانية (استرداد كامل التكاليف)
0,6	المجموع الفرعي	
1,3	المجموع	

جيم - أرصدة فئات الأموال

54- يبين الجدول 1 أرصدة جميع فئات الأموال، التي بلغت الاحتياطات غير المقيمة منها 53,9 مليون دولار، وهي إجمالي أرصدة الأموال العامة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج، في بداية فترة السنتين 2022-2023. وتلك الاحتياطات صافية من استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة الخاصة بالموظفين، على النحو المحدد في مبادئ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشترط السياسات المالية للأمم المتحدة الاحتفاظ بمستوى ثابت من الاحتياطات نسبته 15 في المائة من النفقات السنوية المقدرة من الأموال العامة الغرض والأموال الخاصة الغرض و20 في المائة من النفقات السنوية من أموال تكاليف دعم البرامج. واستناداً إلى متوسط التنفيذ السنوي المتوقع وقدره 376,7 مليون دولار لفترة السنتين، يحتاج المكتب إلى 57,9 مليون دولار من الاحتياطات لتحقيق الامتثال الكامل. وعلى مستوى قدره 58,5 مليون دولار، يمثل الاحتياطات غير المقيمة في إطار الأموال العامة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج المتوقعة في نهاية فترة السنتين، فإن المكتب يكاد لا يفي بهذا الهدف. ومن ثم، تُرصد الاحتياطات عن كُتب لضمان قدرة المكتب على الاستمرار كمنشأة عاملة. ويرد في المرفق الثالث موجز للوضع المالي لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

سادسا - الاستنتاجات

55- استناداً إلى الافتراضات المتعلقة بالتنفيذ في منتصف عام 2022 ومع مراعاة تطور الوضع فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 والأحداث العالمية الجارية، أجرى المكتب تسوية في الإسقاطات المتعلقة بالمساعدة التقنية لتجسد زيادة مستوى التنفيذ في منتصف فترة السنتين. فقد نُقح استخدام الأموال الخاصة الغرض ليبلغ 691,0 مليون دولار، ويمكن أن يخضع لتسوية إضافية حسب تطور الوضع العالمي. وزيدت ميزانية تكاليف دعم البرامج لتبلغ 53,7 مليون دولار. وظلت ميزانية الأموال العامة الغرض عند مستوى 8,7 ملايين دولار بافتراض تحقق الإيرادات المتوقعة.

56- ويشارك المكتب مشاركة كاملة في إصلاحات الأمم المتحدة.

- 57- ولا يزال المكتب يواصل التماس الدعم من الدول الأعضاء لضمان الحصول على تبرعات مستمرة ويمكن التنبؤ بها في إطار الأموال العامة الغرض.
- 58- ويرد نصا مشروع القرارين المقترحين في المرفقين الرابع والخامس.

توزيع التبرعات الخاصة الغرض في الفترتين 2020-2021 و 2022-2023

1- يبين الجدول الوارد أدناه تفصيل برنامج العمل الممول من التبرعات الخاصة الغرض، حسب الموضوع والمنطقة وشعبة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفئة الأموال، بزيادة قدرها 132,4 مليون دولار (23,7 في المائة)، من 558,6 مليون دولار في فترة السنتين 2020-2021 إلى 691,0 مليون دولار في فترة السنتين 2022-2023. وعلاوة على ذلك، يرد أدناه وصف حسب المنطقة وفقا لطلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن يرصد المكتب بدقة الاحتياجات الجغرافية المتغيرة.

2- ففي منطقة أفريقيا والشرق الأوسط، من المتوقع أن ترتفع الميزانية الإجمالية لحافظة البرامج بمبلغ قدره 22,5 مليون دولار (24,4 في المائة)، من 92,1 مليون دولار في فترة السنتين 2020-2021 إلى 114,6 مليون دولار في فترة السنتين 2022-2023. وستوضع في جميع أنحاء المنطقة أطر إقليمية جديدة مدتها خمس سنوات للعمل مع الدول الأعضاء. وسيواصل المكتب توسيع نطاق أنشطته في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التركيز على مكافحة الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، والاتجار بالمخدرات والممتلكات الثقافية الذي له صلة بالجماعات الإرهابية، والتدفقات المالية غير المشروعة، وكذلك الجريمة السيبرانية والاستغلال الجنائي. وتظل مكافحة الفساد وغسل الأموال من مجالات الدعم ذات الأولوية في جميع أنحاء المنطقة، مع التركيز على العمل مع القطاع الخاص. ولا تزال الحافظة المعنية بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين هي الأكبر في المنطقة. وسيواصل المكتب الإسهام في اتباع نهج متوازن إزاء مراقبة المخدرات، بسبل منها توفير خدمات شاملة للوقاية والعلاج والرعاية فيما يتعلق بالمخدرات وفيرس نقص المناعة البشرية مع التركيز على الفئات السكانية الضعيفة. ومع التركيز بقوة على الشباب من خلال البرنامج الإقليمي "أثر الشباب"، سيواصل المكتب تقديم الدعم إلى الشباب الذين يواجهون الجريمة والعنف والمخدرات. وسيواصل المكتب توسيع حافظة برامج في الجزائر والسودان والعراق ولبنان ومصر والمغرب، وهو بصدد استكشاف الفرص المتاحة لتقديم الدعم في البلدان الخارجة من النزاعات وإلى السلطات الوطنية ذات الصلة في جنوب السودان. ويعكف المكتب على تعزيز عمله مع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما يتعلق بالعدالة الجنائية والجريمة السيبرانية والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين ومنع المخدرات، وتعزيز مشاركة دول الخليج خارج المنطقة.

3- وفي شرق أفريقيا، ينفذ المكتب برامج شاملة تركز على الجريمة الاقتصادية والإرهاب وإصلاحات العدالة الجنائية وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنع المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك مشاريع تركز على الاتجار بالأشخاص والجريمة البحرية ومراقبة الحاويات والجرائم ضد الأحياء البرية والغابات. وعلى وجه التحديد، سيواصل المكتب تنفيذ برامج واسعة النطاق، بما في ذلك برنامج تحسين إدارة الهجرة، ومشروع التحقيق الجنائي في الصومال، وبرنامج التمكين القانوني وتقديم المعونة في كينيا، وبرنامج منع التطرف العنيف في السجون في أوغندا، والبرنامج الأقليمي للأحياء البرية، والبرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية. ويعتزم المكتب إطلاق برنامج جديد لتعزيز تدابير العدالة الجنائية الفعالة التي تركز على الضحايا للتصدي للاتجار بالأشخاص في مدغشقر، وبرنامج لتعزيز تدابير التصدي للاتجار بالأفيونيوات إلى ساحل شرق أفريقيا على طول الطريق البحري في جمهورية تنزانيا المتحدة. ويواصل المكتب تعزيز عمله وشراكته مع الاتحاد الأفريقي. وفي الجنوب الأفريقي، يواصل المكتب تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في إصلاح السجون، ومكافحة العنف الجنساني والاتجار بالأشخاص، والفساد، والجرائم ضد الأحياء البرية، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وغسل الأموال. وسيواصل المكتب تنفيذ برنامج لإدارة الهجرة في الجنوب الأفريقي وسيوسع نطاق تدابير التصدي للعنف الجنساني التي ينفذها في ناميبيا لتشمل بلدانا أخرى في

المنطقة. وسترکز أنشطة المكتب في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على غسل الأموال والفساد والاتجار بالأحياء البرية. وسيُفتتح مركز جديد لمكافحة الفساد، ومقره جنوب إفريقيا في عام 2022. وفي موزامبيق، سيواصل المكتب تعميم جهوده في مجال منع الفساد والإرهاب والجرائم البحرية والاتجار بالمخدرات وبالأحياء البرية. وفي غرب أفريقيا، يواصل المكتب العمل على مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، والعدالة الجنائية ومراقبة الحدود، إلى جانب مكافحة الفساد، والاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها، والجريمة السيبرانية، والجريمة البحرية، بما في ذلك القرصنة، والاتجار بالأشخاص، وسيطور حافظته فيما يتعلق بالاتجار بالحياة البرية والممتلكات الثقافية والمعادن، بما فيها الذهب، مع التركيز بقوة على البحوث. وسيوسع المكتب مكانته البرنامجية في الكاميرون وكوت ديفوار (ربما بإنشاء مركز امتياز بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية) وغابون، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى بعد إعادة فتح المكتب البرنامجي في ذلك البلد. وسيواصل المكتب التكيف مع الأوضاع السياسية والأمنية المتغيرة في العديد من بلدان غرب ووسط أفريقيا، ولا سيما في مجموعة البلدان الخمسة لبلدان الساحل. وستُضمّن المرحلة الثالثة من مشروع حماية المهاجرين: العدالة وحقوق الإنسان وتهريب المهاجرين (PROMIS)، الذي ينفذ بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أفراد نتيجة لنوع الجنس تقوم على بناء قدرات النساء الممارسات واستبانة مناصرات المساواة بين الجنسين. وسيفقد المكتب مشروعاً لحماية ضحايا الاستغلال الجنسي في السنغال وآخر بشأن العمل القسري في سيراليون. وسيواصل المكتب مساهمته في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء من خلال مشروع تعزيز الأمن السيبراني ومكافحة الجريمة السيبرانية في غرب أفريقيا. وفي نيجيريا، سيواصل المكتب تنفيذ حافظة شاملة تتناول الفساد والاتجار بالأشخاص ومنع المخدرات والاتجار بالأحياء البرية والإرهاب عقب إطلاق رؤية المكتب الاستراتيجية لنيجيريا لعام 2030. وسيواصل المكتب تعزيز علاقاته مع بعثات حفظ السلام، بما فيها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وسيشمل التطوير المستمر لبرنامج التخاطب بين المطارات إنشاء فرقة عمل ثانية في النيجر، إلى جانب التوسع في أنغولا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة والعراق وغينيا وناميبيا.

4- وفي جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ، من المتوقع أن تزداد قيمة حافظة البرامج بمبلغ قدره 24,3 مليون دولار (69,5 في المائة)، من 34,8 مليون دولار في الفترة 2020-2021 إلى 59,1 مليون دولار في الفترة 2022-2023. وتعزى الزيادة الكبيرة أساساً إلى نجاح جهود حشد الموارد التي اضطلع بها المكتب، لا سيما في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ وبما يشمل مجالات مواضيعية مختلفة، منها الفساد والعدالة الجنائية ومنع ومكافحة غسل الأموال والصحة ومنع الإرهاب. وسيؤدي ذلك إلى توسيع كبير في أنشطة المكتب ودوره في المنطقة، في بلدان من بينها بابوا غينيا الجديدة وفيجي وماليزيا. بالإضافة إلى ذلك، رُحلت إلى عام 2022 بعض الموارد التي لم يتسن استخدامها بالكامل في عام 2021 بسبب الجائحة. وهكذا بدأ تنفيذ البرنامج الإقليمي الجديد لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ (2022-2026)، الذي وضع في صيغته النهائية في أواخر عام 2021، بسلسلة وفعالية، مع استمرار التركيز على تعميق الشراكات القائمة وتعزيز التعاون الإقليمي، لا سيما في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومن خلال مذكرة التفاهم بشأن مكافحة المخدرات في منطقة الميكونغ. وفي جنوب آسيا، يستمر السعي إلى تأمين دعم أقوى من الجهات المانحة للبرنامج الإقليمي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة (2018-2022)، في حين يتوقع وضع برنامج إقليمي جديد للفترة 2023-2027 في الربع الأخير من العام. وبعد إعادة إنشاء مكتب برنامجي في ملديف وتعزيز وجود المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في سري لانكا وبنغلاديش، سيواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة متابعة توسيع نطاق برامجه الجارية في المنطقة، من خلال برامج منها البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية، ومقره كولومبو، واستكشاف فرص جديدة للبرامج والتمويل في مجالات مثل إصلاح العدالة، والمخدرات والصحة،

وإدارة الحدود، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومنع الإرهاب. وستتابع فرص حشد الموارد مع الجهات المانحة التقليدية والمستجدة، لكن أيضا مع الدول الأعضاء في المنطقة.

5- وفي غرب ووسط آسيا، من المتوقع أن تزداد قيمة حافظة البرامج بمبلغ قدره 4,3 ملايين دولار (9,9 في المائة)، من 43,3 مليون دولار في فترة السنتين 2020-2021 إلى 47,6 مليون دولار في فترة السنتين 2022-2023. وفي عام 2021، وضع المكتب وأطلق الدورات الجديدة من البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة، وبرنامج آسيا الوسطى، والبرنامج القطري لباكستان للفترة 2022-2025. وتتماشى هذه البرامج مع استراتيجية المكتب للفترة 2021-2025، وتستند إلى نتائج وتوصيات التقييم التجميعي النهائي المستقل للبرامج في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب التطورات السياسية في أفغانستان في آب/أغسطس 2021، وضع المكتب شبكة الاستقرار الاستراتيجي بغية التصدي للتحديات عبر الوطنية القائمة والمستجدة الناتجة عن المخدرات والجريمة والإرهاب في أفغانستان وحولها. وتسهم الأنشطة المضطلع بها في إطار الأمم المتحدة للمشاركة خلال المرحلة الانتقالية في أفغانستان لعام 2022، المصمم لتنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة للتصدي للآزمات الإنسانية الحالية والاحتياجات الإنسانية الأساسية في البلد. وسيستغرق إصلاح علاقات العمل مع حكومة الأمر الواقع في أفغانستان بعض الوقت، وسيخضع لقرارات الدول الأعضاء. وإضافة إلى ذلك، فإن أعمال المكتب تخضع لقرارات مجلس الأمن وستستمرشدها. وخلال فترة التغيير هذه، ستظل برامج المكتب في غرب ووسط آسيا منبرا مهما للمكتب وشركائه في المنطقة.

6- وفي منطقة شرق وجنوب شرق أوروبا، من المتوقع أن تزداد قيمة حافظة البرامج بمبلغ قدره 2,3 مليون دولار (76,9 في المائة)، من 3,0 ملايين دولار في فترة السنتين 2020-2021 إلى 5,3 ملايين دولار في فترة السنتين 2022-2023. وتشمل الحافظة تدخلات تتعلق بمراقبة الحدود والأسلحة النارية، والاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، والفساد واسترداد الموجودات، إلى جانب الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج المتعاطين ورعايتهم والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالإضافة إلى التمويل في إطار الميزانية الموحدة والنتائج وإطار المساءلة (200 000 دولار)، وسُعت الحافظة الصحية (الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج المتعاطين ورعايته والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) منذ حزيران/يونيه 2022 لمواصلة التصدي للتحديات القائمة والمستجدة. ومن المتوقع أن تحصل جمهورية مولدوفا 350 000 دولار للفترة 2023-2025، في حين حصلت أوكرانيا 350 000 دولار للفترة 2022-2023 وستحصل على 1,5 مليون دولار إضافية في أيلول/سبتمبر 2022. وفيما يخص أوكرانيا، أعد المكتب ورقة تحدد مساهمته في دعم إطار الأمم المتحدة الانتقالي للفترة 2022-2023، الذي سيشمل مجالات الصحة، وتيسير التجارة، والبحوث وتحليل التهديدات، وبناء القدرات، كلما أمكن ذلك، لمكافحة الفساد والتدفقات غير المشروعة. وتدعو الشراكة المستمرة مع الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز التعاون في مجالي الأمن وسيادة القانون في إطار البرنامج الإقليمي لجنوب شرق أوروبا. ويدعم البرنامج الإقليمي أهدافا شاملة في مكافحة الجريمة العالمية، ويسعى إلى تحقيق التآزر بين المشورة السياساتية والمساعدة التقنية لمكافحة الاتجار بالهروين الوارد من أفغانستان، بما يتماشى مع "نهج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المتسق والموحد الذي يربط أوروبا بغرب ووسط آسيا"، ضمن غايات أخرى. ويواصل البرنامج الإقليمي مساعدة الولايات القضائية في المنطقة في عملية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي بناء على طلب الدول الأعضاء. وفي شرق أوروبا، هناك إمكانية لتوسيع نطاق الأنشطة البرنامجية، لا سيما في مجالي الجريمة السيبرانية ومنع تعاطي المخدرات.

7- وفيما يخص منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، من المتوقع أن تزداد قيمة حافظة البرامج بمبلغ قدره 28,6 مليون دولار (31,2 في المائة)، من 91,7 مليون دولار في فترة السنتين 2020-2021 إلى 120,3 مليون دولار في فترة السنتين 2022-2023. وتأتي هذه الزيادة نتيجة لتوسيع برنامج التنمية البديلة في كولومبيا والتقدم المحرز في أكبر أعمال البناء في إطار مشروع إصلاح الإجراءات الجنائية في بنما. وفي

كولومبيا، يواصل المكتب تتابع دعمه للسلطات الوطنية، فيما يتعلق بمسائل منها إزالة الغابات، وإجراء البحوث والعدالة الجنائية والطلب على المخدرات ومكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال وقطع الأشجار غير القانوني والتعدين غير القانوني والاتجار بالبشر. وفي شباط/فبراير 2022، أعيد تشكيل المكتب القطري لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في كولومبيا ليصبح المكتب الإقليمي لمنطقة الأنديز والمخروط الجنوبي، ويشمل أيضا الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي وشيلي، حيث يعكف المكتب حاليا على وضع مخطط للتحديات والفرص المتاحة للدعم البرنامجي، ويشرف على عمل المكاتب القطرية لإكوادور وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تواصل الحافظة التوسع مع مبادرات جديدة بشأن مراقبة المخدرات والتنمية البديلة والشفافية المؤسسية. وفي بيرو وإكوادور، يعكف المكتب على توسيع حافظته في مجالات الجريمة المنظمة (الجرائم ضد الأحياء البرية والغابات والاتجار بالبشر والجرائم البحرية) والمخدرات (التخلص من السلائف الكيميائية) ومنع الجريمة والعدالة الجنائية (منع الجرائم السيبرانية) والفساد. وفي البرازيل، تُعزز، بفضل الجهود المبذولة لإعادة العمل مع النظراء الوطنيين والشركاء المحليين، التعاون التقني في مجالات الحد من عرض المخدرات والاتجار بالأشخاص وقطع الأشجار غير القانوني والعدالة الجنائية وإصلاح السجون. ويُتوقع أن تتوسع حافظة البرامج في أمريكا الوسطى والكاريبي في مجالي العدالة الجنائية والفساد. وبدأ العمل على إنشاء مكتب برنامجي في هندوراس في عام 2021، وسيتم قريباً إنشاء وجود في هايتي في سياق مبادرة مشتركة للأمم المتحدة من أجل مكافحة الفساد. ومن المتوقع أن تشهد حافظة البرامج المحلية في المكسيك انخفاضا طفيفا، وهو ما يرجع في جزء منه إلى المفاوضات بشأن تمديد المشاريع الحالية بدون تكلفة، وفي جزء آخر إلى تأخر التبرعات الجديدة. ومع ذلك، يسعى المكتب إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة في المكسيك، والدخول في مجالات جديدة من مجالات ولايته مثل الجرائم الحاسوبية، ومنع المخدرات وعلاج المتعاطين وإعادة تأهيلهم، ومراقبة الحاويات.

8- ويُتوقع أن تشهد الأنشطة العالمية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة زيادة قدرها 50,6 مليون دولار (17,2 في المائة)، من 293,6 مليون دولار في فترة السنتين 2020-2021 إلى 344,2 مليون دولار في فترة السنتين 2022-2023. ويتواصل توسع برامج المكتب العالمية في عدة مجالات مواضيعية، كما تتواصل زيادة مكوناتها الميدانية، تماشيا مع احتياجات الدول الأعضاء. وشملت البرامج العالمية التي أسهمت في التوسع ما يلي: البرنامج العالمي لمكافحة الجريمة البحرية، البرنامج العالمي لمنع الفساد ومكافحته من خلال التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، برنامج مراقبة الحاويات، البرنامج العالمي المعني بالجرائم التي تؤثر في البيئة، البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، البرنامج العالمي بشأن تعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب، برنامج تعزيز التحقيقات الجنائية والتعاون بين أجهزة العدالة الجنائية على امتداد دروب تهريب الكوكايين في أمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب أفريقيا، البرنامج العالمي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتقديم خدمات العلاج والرعاية والدعم للمصابين به ممن يتعاطون المخدرات ومن نزلاء السجون، البرنامج العالمي للتصدي للاتجار عبر الوطني بالأسلحة بصورة غير مشروعة من خلال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول الأسلحة النارية المكمل لها، البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، البرنامج العالمي المعني بالجريمة السيبرانية، البرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة.

9- ومن أجل تعزيز التنسيق المنهجي على صعيد المجالات المواضيعية الخمسة التي أبرزتها استراتيجية المكتب للفترة 2021-2025 وضمان أن يعزز عمله في مجال وضع المعايير والبحوث والمساعدة التقنية بعضه بعضا، نُقل عمل قسم الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل وقسم فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلى جانب العمل المتعلق بالتنمية البديلة، إلى قسم المختبر والشؤون العلمية، الذي أعيدت تسميته بالفرع المعني بالمخدرات والخدمات المختبرية والعلمية التابع لشعبة تحليل السياسات والشؤون العامة. وفي الوقت نفسه، نُقل

قسم العدالة إلى شعبة شؤون المعاهدات وأعيدت تسميته بقسم منع الجريمة والعدالة الجنائية، تماشيا مع استراتيجية المكتب للفترة 2021-2025. وأخيرا، أنشئ داخل شعبة العمليات فرع إدارة الحدود، الذي يجمع بين خبرات المكتب في مجال مكافحة الاتجار عبر الحدود عن طريق البحر والبر والجو. ويجمع الفرع أيضا جميع أعمال المكتب بشأن الجرائم التي تؤثر في البيئة لضمان التصدي على نحو متسق للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والأسماك والأخشاب والنفائات والمعادن. وتحقيقا لهذه الغاية، أعيد تنظيم البرنامج العالمي للجريمة البحرية وبرنامج مراقبة الحاويات والبرنامج العالمي المعني بالجرائم التي تؤثر في البيئة وبرنامج تعزيز التحقيقات الجنائية والتعاون بين أجهزة العدالة الجنائية على امتداد دروب تهريب الكوكايين في أمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب أفريقيا وبرنامج التخاطب بين المطارات والبرنامج العالمي لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على منع ومكافحة الجريمة المنظمة والخطيرة، بحيث تتنوع لهذا الفرع الذي أنشئ حديثا.

برنامج العمل الممول من التبرعات الخاصة الغرض في فترتي السنتين 2021-2020 و 2022-2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات			صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية			مجموع صندوقي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة		
الفرق	2023-2022	2021-2020	الفرق	2023-2022	2021-2020	الفرق	2023-2022	2021-2020
(بالنسبة المئوية)	(المبلغ المنقح)	(المبلغ الفعلي)	(بالنسبة المئوية)	(المبلغ المنقح)	(المبلغ الفعلي)	(بالنسبة المئوية)	(المبلغ المنقح)	(المبلغ الفعلي)
ألف - حسب الموضوع								
أجهزة تقرير السياسات								
29,3	2 652,1	2 051,1	-	-	-	-	-	-
التوجيه التنفيذي والإدارة								
29,3	2 652,1	2 051,1	-	-	-	-	-	-
برنامج العمل:								
34,6	282 816,3	210 046,5	41,4	216 339,8	152 959,4	16,4	66 476,5	57 087,1
28,5	114 223,7	88 880,9	165,0	286,6	108,2	28,3	113 937,1	88 772,7
مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية								
اعتماد نهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة								
المخدرات العالمية								
16,1	46 959,1	40 443,2	16,1	46 959,1	40 443,2	-	-	-
2,7	35 263,0	34 341,8	2,7	35 263,0	34 341,8	-	-	-
11,8	121 580,2	108 770,4	12,1	121 575,5	108 447,8	(98,5)	4,7	322,6
6,8	49 170,2	46 051,5	4,4	26 054,5	24 947,4	9,5	23 115,7	21 104,1
البحوث وتحليل الاتجاهات والاستدلال الجنائي								
25,7	8 653,7	6 884,7	24,1	7 168,7	5 777,1	34,1	1 485,0	1 107,6
17,2	7 275,3	6 205,5	34,9	4 231,3	3 136,7	(0,8)	3 044,0	3 068,8
108,1	14 692,8	7 060,8	75,3	808,2	461,1	110,4	13 884,6	6 599,7
تقديم خدمات الأمانة والدعم الفني إلى هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية								
(1,1)	7 759,2	7 842,1	(10,9)	5 400,0	6 061,5	32,5	2 359,2	1 780,6
23,7	691 045,6	558 578,5	23,2	464 086,7	376 684,2	24,8	226 958,9	181 894,3
المجموع								

صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات			صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية			مجموع صندوقي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة		
الفرق	2023-2022	2021-2020	الفرق	2023-2022	2021-2020	الفرق	2023-2022	2021-2020
(بالنسبة المئوية)	(المبلغ المنقح)	(المبلغ الفعلي)	(بالنسبة المئوية)	(المبلغ المنقح)	(المبلغ الفعلي)	(بالنسبة المئوية)	(المبلغ المنقح)	(المبلغ الفعلي)
باء - حسب المنطقة								
أفريقيا والشرق الأوسط	14 198,7	17 106,3	33,9	100 372,0	74 971,3	24,4	114 570,7	92 077,6
جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ	16 061,4	10 661,4	77,9	43 018,1	24 185,9	69,5	59 079,5	34 847,3
غرب ووسط آسيا	28 529,0	26 978,9	16,8	19 109,4	16 359,1	9,9	47 638,4	43 338,0
شرق وجنوب شرق أوروبا	-	3,7	77,1	5 256,7	2 967,6	76,9	5 256,7	2 971,3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	73 892,3	62 631,0	59,6	46 398,1	29 063,4	31,2	120 290,4	91 694,4
العالم ^(أ)	94 277,4	64 512,9	9,1	249 932,4	229 136,9	17,2	344 209,8	293 649,8
المجموع	226 958,8	181 894,2	23,2	464 086,7	376 684,2	23,7	691 045,5	558 578,4
جيم - حسب الشعبة								
مكتب المديرية التنفيذية	2 652,1	2 051,1	-	-	-	29,3	2 652,1	2 051,1
شعبة العمليات ^(ب)	170 806,8	138 298,3	32,7	311 670,5	234 780,5	29,3	482 477,3	373 078,8
شعبة شؤون المعاهدات	17 329,1	30 476,4	10,7	121 566,2	109 794,3	(1,0)	138 895,3	140 270,7
شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة	33 811,6	9 287,8	(5,5)	9 450,0	10 000,3	124,3	43 261,6	19 288,1
شعبة الإدارة	2 359,2	1 780,6	(10,9)	5 400,0	6 061,8	(1,1)	7 759,2	7 842,4
معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة	-	-	(0,3)	16 000,0	16 047,3	(0,3)	16 000,0	16 047,3
المجموع	226 958,8	181 894,2	23,2	464 086,7	376 684,2	23,7	691 045,5	558 578,4

(أ) يشمل الصندوق الفرعي لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة.

(ب) يشمل تكاليف الدعم المقدمة إلى الشركاء المنفذين.

المرفق الثاني

إسقاطات الموارد المنقحة لفترة السنتين 2023-2022

إسقاطات الموارد المنقحة لفترة السنتين 2023-2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2023-2022	2023	2022	الفئة
			ألف - الأموال العامة الغرض
5 881,4	2 975,4	2 906,0	المتعلقة بالوظائف
2 845,5	1 409,1	1 436,4	غير المتعلقة بالوظائف
8 726,9	4 384,5	4 342,4	المجموع الفرعي
			باء - الأموال الخاصة الغرض
226 958,8	120 499,6	106 459,2	برنامج المخدرات
464 086,7	229 313,3	234 773,4	برنامج الجريمة
691 045,5	349 812,9	341 232,6	المجموع الفرعي
			جيم - أموال تكاليف دعم البرامج
42 134,9	21 864,3	20 270,6	المتعلقة بالوظائف
11 561,9	5 642,8	5 919,1	غير المتعلقة بالوظائف
53 696,8	27 507,1	26 189,7	المجموع الفرعي
45 878,3	22 910,4	22 967,9	دال - الميزانية العادية
799 347,5	404 614,9	394 732,6	المجموع

المرفق الثالث

الوضع المالي

ألف - صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

برنامج المخدرات: ملخص الوضع المالي لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

لفترتي السنتين 2020-2021 و 2022-2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2023-2022 (الميزانية المنقحة)				2021-2020 (المبلغ الفعلي)				
المجموع	أموال تكاليف دعم البرامج	الأموال الخاصة الغرض	الأموال العامة الغرض	المجموع	أموال تكاليف دعم البرامج	الأموال الخاصة الغرض	الأموال العامة الغرض	
أولاً - ألف - التمويل								
298 657,5	28 051,8	253 921,8	16 684,0	355 357,5	33 044,4	308 297,9	14 015,2	أرصدة فئات الأموال في بداية فترة السنتين
298 657,5	28 051,8	253 921,8	16 684,0	355 357,5	33 044,4	308 297,9	14 015,2	المجموع الفرعي - ألف
باء - الإيرادات								
134 511,5	-	129 014,5	5 497,0	141 675,5	-	135 572,8	6 102,7	التبرعات من الدول الأعضاء
49 233,9	-	49 233,9	-	5 865,1	-	5 865,1	-	التبرعات من الجهات المانحة الوطنية
-	-	-	-	10 461,6	-	10 461,6	-	التبرعات من المنظمات الحكومية الأخرى
15 000,0	-	15 000,0	-	9 140,2	-	9 140,2	-	التبرعات من المنظمات الدولية
2 823,6	-	2 823,6	-	4 589,2	-	4 589,2	-	الهيئات الخاصة
-	-	-	-	-	-	-	-	جهات مانحة أخرى
-	-	-	-	1 573,5	78,2	1 495,3	-	الإيرادات الأخرى
201 569,0	-	196 072,0	5 497,0	173 305,1	78,2	167 124,2	6 102,7	المجموع الفرعي - الإيرادات
-	17 604,2	(17 604,2)	-	-	18 069,6	(18 069,6)	-	إيرادات دعم البرامج الخاصة بالمكتب
-	(232,5)	232,5	-	-	(511,5)	511,5	-	أموال دعم البرامج المقدمة إلى الشركاء المنفذين
201 569,0	17 371,6	178 700,4	5 497,0	173 305,1	17 636,4	149 566,1	6 102,7	المجموع الفرعي - باء
500 226,6	45 423,4	432 622,2	22 181,0	528 662,6	50 680,8	457 864,0	20 117,9	مجموع أولاً (ألف + باء)
ثانياً - جيم - النفقات								
8 113,0	4 832,4	2 652,1	628,5	6 379,9	3 927,0	2 051,1	401,8	التوجيه التنفيذي والإدارة برنامج العمل:
66 476,5	-	66 476,5	-	57 087,1	-	57 087,1	-	مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

2023-2022 (الميزانية المنقحة)				2021-2020 (المبلغ الفعلي)				
المجموع	أموال تكاليف دعم البرامج	الأموال الخاصة الغرض	الأموال العامة الغرض	المجموع	أموال تكاليف دعم البرامج	الأموال الخاصة الغرض	الأموال العامة الغرض	
114 209,4	272,3	113 937,1	-	88 985,5	212,8	88 772,7	-	اعتماد نهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية
-	-	-	-	-	-	-	-	مكافحة الفساد
-	-	-	-	-	-	-	-	منع الإرهاب
4,7	-	4,7	-	322,6	-	322,6	-	العدالة
26 639,4	1 588,1	23 115,7	1 935,6	24 354,5	899,9	21 104,1	2 350,5	البحوث وتحليل الاتجاهات والاستدلال الجنائي
6 059,7	3 023,4	1 485,0	1 551,3	4 502,3	1 978,2	1 107,6	1 416,5	دعم السياسات
6 356,8	1 975,8	3 044,0	1 337,0	7 650,3	3 635,1	3 068,8	946,4	التعاون التقني والدعم الميداني
13 884,6	-	13 884,6	-	6 599,7	-	6 599,7	-	تقديم خدمات الأمانة والدعم الفني إلى هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية
15 704,0	13 344,8	2 359,2	-	10 467,0	8 686,5	1 780,6	-	دعم البرامج
257 448,0	25 036,8	226 958,8	5 452,4	206 348,8	19 339,5	181 894,2	5 115,1	مجموع ثانيا (جيم)
-	-	-	-	23 656,3	3 289,5	22 048,0	(1 681,2)	التسويات الأخرى لأرصدة فئات الأموال ^(أ)
-	-	-	-	23 656,3	3 289,5	22 048,0	(1 681,2)	مجموع ثالثا
242 778,6	20 386,6	205 663,4	16 728,6	298 657,5	28 051,8	253 921,8	16 684,0	أرصدة فئات الأموال في نهاية فترة السنتين (أولا-ثانيا-ثالثا)

(أ) لا تشمل تسويات المكاسب والخسائر الإكتوارية المتعلقة بنهاية الخدمة، بما في ذلك التسويات في الأرصدة المحسوبة استنادا إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

باء - صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

برنامج الجريمة: ملخص الوضع المالي لصندوق برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية⁽¹⁾

لفترتي السنتين 2021-2020 و 2022-2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2023-2022 (الميزانية المنقحة)				2021-2020 (المبلغ الفعلي)				
المجموع	أموال تكاليف دعم البرامج	الأموال الخاصة الغرض	الأموال العامة الغرض	المجموع	أموال تكاليف دعم البرامج	الأموال الخاصة الغرض	الأموال العامة الغرض	
أولا - ألف - التمويل								
553 016,1	7 987,5	543 780,5	1 248,1	423 535,6	(1 611,3)	420 116,4	5 030,5	أرصدة فئات الأموال في بداية فترة السنتين
553 016,1	7 987,5	543 780,5	1 248,1	423 535,6	(1 611,3)	420 116,4	5 030,5	المجموع الفرعي - ألف
باء - الإيرادات								
309 259,0	-	306 137,0	3 122,0	391 721,3	-	388 001,3	3 720,0	التبرعات من الدول الأعضاء
7 082,9	-	7 082,9	-	4 845,2	-	4 845,2	-	التبرعات من الجهات المانحة الوطنية
115 675,0	-	115 675,0	-	83 409,3	-	83 409,3	-	التبرعات من المنظمات الحكومية الأخرى
31 200,0	-	31 200,0	-	41 125,7	-	41 125,7	-	التبرعات من المنظمات الدولية
2 300,0	-	2 300,0	-	7 944,4	-	7 944,4	-	الهبات الخاصة
-	-	-	-	14 410,2	688,7	13 721,6	-	جهات مانحة أخرى
465 516,9	-	462 394,9	3 122,0	543 456,1	688,7	539 047,4	3 720,0	المجموع الفرعي - الإيرادات
-	41 002,8	(41 002,8)	-	-	36 086,6	(36 086,6)	-	إيرادات دعم البرامج الخاصة بالمكتب
-	(19,6)	19,6	-	-	(930,5)	930,5	-	أموال دعم البرامج المقدمة إلى الشركاء المنفذين
465 516,9	40 983,2	421 411,7	3 122,0	543 456,1	35 844,8	503 891,3	3 720,0	المجموع الفرعي - باء
1 018 533,0	48 970,7	965 192,3	4 370,1	966 991,7	34 233,5	924 007,7	8 750,5	مجموع أولا (ألف + باء)
ثانيا - جيم - النفقات								
-	-	-	-	-	-	-	-	التوجيه التنفيذي والإدارة برنامج العمل:
218 957,9	2 106,4	216 339,8	511,7	155 297,3	1 840,2	152 959,4	497,8	مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
286,6	-	286,6	-	108,2	-	108,2	-	اعتماد نهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية
47 511,5	552,4	46 959,1	-	41 039,0	595,7	40 443,2	-	مكافحة الفساد
35 379,6	116,6	35 263,0	-	34 544,6	202,9	34 341,8	-	منع الإرهاب
121 873,0	-	121 575,5	297,5	108 571,2	2,5	108 447,8	120,8	العدالة
27 735,2	-	26 054,3	1 680,7	26 285,9	-	24 947,4	1 338,5	البحوث وتحليل الاتجاهات والاستدلال الجنائي

(2023-2022) (الميزانية المنقحة)				(2021-2020) (المبلغ الفعلي)				
المجموع	أموال تكاليف دعم البرامج	الأموال الخاصة الغرض	الأموال العامة الغرض	المجموع	أموال تكاليف دعم البرامج	الأموال الخاصة الغرض	الأموال العامة الغرض	
9 337,9	2 169,2	7 168,7	–	9 264,8	3 487,7	5 777,1	–	دعم السياسات
16 780,4	11 764,5	4 231,3	784,6	11 222,1	7 293,3	3 136,7	792,1	التعاون التقني والدعم الميداني
808,2	–	808,2	–	461,1	–	461,1	–	تقديم خدمات الأمانة والدعم الفني إلى هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية
17 350,9	11 950,9	5 400,0	–	20 896,5	14 835,0	6 061,5	–	دعم البرامج
496 021,2	28 660,0	464 086,7	3 274,5	407 690,8	28 257,3	376 684,2	2 749,3	مجموع ثانيا (جيم)
–	–	–	–	6 284,8	(2 011,4)	3 543,1	4 753,1	ثالثا – التسويات الأخرى لأرصدة فئات الأموال ^(ب)
–	–	–	–	6 284,8	(2 011,4)	3 543,1	4 753,1	مجموع ثالثا
522 511,8	20 310,7	501 105,5	1 095,6	553 016,1	7 987,5	543 780,5	1 248,1	أرصدة فئات الأموال في نهاية فترة السنتين (أولا-ثانيا-ثالثا)

(أ) يشمل الصندوق الفرعي لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة.

(ب) لا تشمل تسويات المكاسب والخسائر الإكتوارية، بما في ذلك التسويات في الأرصدة المحسوبة استنادا إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

المرفق الرابع

مشروع قرار بشأن صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لكي تعتمده لجنة المخدرات

تنفيذ ميزانية صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لفترة السنتين 2022-2023

إن لجنة المخدرات،

إن تمارس المهام الإدارية والمالية التي أوكلتها إليها الجمعية العامة في الفقرة 2 من الجزء السادس عشر من قرارها 185/46 جيم المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 1991،

وقد نظرت في تقرير المديرية التنفيذية عن تنفيذ الميزانية المدمجة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين 2022-2023⁽¹⁾،

وإن تشير إلى قرارها 6/64 المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2021،

1- تلاحظ أن تقرير المديرية التنفيذية عن تنفيذ الميزانية المدمجة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين 2022-2023 يقدم معلومات عن التسويات التي أجريت في الميزانية المدمجة؛

2- تلاحظ أيضاً استمرار ثقة الجهات المانحة القوية في تنفيذ البرامج من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

3- تلاحظ كذلك مشاركة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مسارات إصلاح الأمم المتحدة؛

4- توافق على الميزانية المنقحة للأموال العامة الغرض لفترة السنتين 2022-2023 بمبلغ قدره 5 452 400 دولار من دولارات الولايات المتحدة؛

5- تقر الميزانية المنقحة للأموال الخاصة الغرض وتكاليف دعم البرامج لفترة السنتين 2022-2023 على النحو الوارد أدناه:

إسقاطات موارد صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		المتعلقة بالوظائف	
الميزانية المعتمدة، 2022-2023	الميزانية المنقحة، 2022-2023	الميزانية المعتمدة، 2022-2023	الميزانية المنقحة، 2022-2023
الأموال العامة الغرض			
11	11	3 550,9	3 485,5
المتعلقة بالوظائف			
		1 901,5	1 900,8
غير المتعلقة بالوظائف			
11	11	5 452,4	5 386,3
المجموع الفرعي			
140	136	226 958,8	181 098,3
الأموال الخاصة الغرض			
140	136	226 958,8	181 098,3
المجموع الفرعي			
أموال تكاليف دعم البرامج			
67	67	18 109,9	18 112,1
المتعلقة بالوظائف			
		6 926,9	5 604,3
غير المتعلقة بالوظائف			
67	67	25 036,8	23 716,4
المجموع الفرعي			
218	214	257 448,0	210 201,0
المجموع			

6- تلاحظ أن إسقاطات الموارد المقدرة الواردة أعلاه مرهونة بتوفر التمويل.

المرفق الخامس

مشروع قرار بشأن صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية
لكي تعتمده لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

تنفيذ ميزانية صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لفترة السنتين 2022-2023

إن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية،

إن تمارس المهام الإدارية والمالية التي أوكلتها إليها الجمعية العامة في قرارها 252/61 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2006،

وقد نظرت في تقرير المديرية التنفيذية عن تنفيذ الميزانية المدمجة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين 2022-2023،⁽¹⁾

وإن تشير إلى قرارها 2/30 المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2021،

1- تلاحظ أن تقرير المديرية التنفيذية عن تنفيذ الميزانية المدمجة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين 2022-2023 يقدم معلومات عن التسويات التي أجريت في الميزانية المدمجة؛

2- تلاحظ أيضاً استمرار ثقة الجهات المانحة القوية في تنفيذ البرامج من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

3- تلاحظ كذلك مشاركة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مسارات إصلاح الأمم المتحدة؛

4- توافق على الميزانية المنقحة للأموال العامة الغرض لفترة السنتين 2022-2023 بمبلغ قدره 3 274 500 دولار من دولارات الولايات المتحدة؛

5- تقر الميزانية المنقحة للأموال الخاصة الغرض وتكاليف دعم البرامج لفترة السنتين 2022-2023 على النحو الوارد أدناه:

إسقاطات موارد صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

المتعلقة بالوظائف		الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
الميزانية المعتمدة، 2022-2023	الميزانية المنقحة، 2022-2023	الميزانية المعتمدة، 2022-2023	الميزانية المنقحة، 2022-2023
الأموال العامة الغرض			
7	7	2 330,5	2 397,8
		944,0	942,8
المتعلقة بالوظائف			
غير المتعلقة بالوظائف			
7	7	3 274,5	3 340,6
المجموع الفرعي			
360	320	464 086,7	404 130,5
الأموال الخاصة الغرض			
360	320	464 086,7	404 130,5
المجموع الفرعي			
أموال تكاليف دعم البرامج			
66	66	24 025,0	24 331,9
		4 635,0	3 584,1
المتعلقة بالوظائف			
غير المتعلقة بالوظائف			
66	66	28 660,0	27 916,0
المجموع الفرعي			
433	393	496 021,2	435 387,1
المجموع			

6- تلاحظ أن إسقاطات الموارد المقدرة الواردة أعلاه مرهونة بتوفر التمويل.